مع انخفاض طلبات الحصول على إعانات البطالة

"الوطني": مجلس الاحتياطي الفيدرالي يحول تركيزه بقوة نحو سوق العمل

ارتفاع قراءة مؤشر ثقة المستهلكين في الولايات المتحدة إلى 103.3 في الشهر الماضي

نمو الاقتصاد الأمريكي بمعدل قوي نسبته 3 % على أساس سنوي خلال الربع الثاني

الاقتصاد الأمريكي يستعيد نموه القوي

التضخم ينخفض في منطقة اليورو

انخفاض التضخم في منطقة اليورو إلى 2.2 % في أغسطس مسجلاً أدنى مستوياته في ثلاثة أعوام

تراجع التضخم في أستراليا إلى أدنى مستوياته منذ مارس الماضي

نمو أرباح القطاع الصناعي في الصين 3.6 % على أساس سنوي

تسارع وتيرة نمو التضخم الأساسي في اليابان للشهر الرابع على التوالي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ "الوطني" أن ثقة المستهلكين في الولايات المتحدة ارتفعت إلى 103.3 في أغسطس وفقاً لقراءة مؤشر كونفرنس بورد، متجاوزة التوقعات ومتخطية القراءة السابقة. وتعد هذه القراءة التي جاءت أفضل من المتوقع استمراراً لسلسلة من البيانات الاقتصادية الإيجابية التي تشير إلى انخفاض التضخم وهدوء وتيرة السوق وتحسن المعنويات. ومن المرجح أن يساهم ذلك في تعزيز ودعم وجهة النظر السائدة في السوق، هذا إلى جانب إشارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة الوشيك في سبتمبر الجاري. وتقوم الأسواق حالياً بتسعير خفض الفيدرالي لأسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس بنهاية العام، وخفضها بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماع سبتمبر المقبل.

الاقتصاد الأمريكي والبطالة

نما الاقتصاد الأمريكي بمعدل سنوي قوي نسبته 3 % في الربع الثاني من العام 2024 بدعم من قوة الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات أنشطة الأعمال. ويمثل هذا النمو ارتفاعاً عن النمو المقدر سابقاً بنحو 2.8 % وتسارعاً كبيراً من النمو البالغ 1.4 % في الربع الأول. وارتفع الإنفاق الاستهلاكي، الذي يشكل نحو 70 % من النشاط الاقتصادي، بنسبة 2.9 %، في حين ارتفعت استثمارات قطاع الأعمال بنسبة 7.5 %، في ظل نمو الاستثمار في المعدات بنسبة عالية بلغت 10.8 %. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت طلبات الحصول على إعانات البطالة هامشياً بمقدار 2،000 إلى 231،000 الأسبوع الماضي، مما يشير إلى قوة سوق العمل على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة.

مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي

ارتفع التضخم في الولايات المتحدة، في يوليو حيث زاد مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 0.2 % على أساس شهري وبنسبة 2.5 % على أساس سنوي، بما يتسق مع التوقعات. كما ارتفع مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي، الذي يستثني تكاليف الغذاء والطاقة، بنسبة 0.2 % على أساس شهري وبنسبة 2.6 % على أساس سنوي، أي أقل قليلاً من التوقعات البالغة 2.7 %. وظل التضخم الأساسي ثابتاً، مع استمرار ارتفاع تكاليف المعيشة، مما ساهم في تعويض التراجعات التي شهدتها فئات أخرى. من جهة أخرى، نما الدخل الشخصي بنسبة 0.3 %، بينما ارتفع الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.5 %، حتى مع انخفاض معدل الادخار الشخصي إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ يونيو 2022. وانخفضت أسعار السلع هامشياً، في حين ارتفعت أسعار الخدمات. ومن المتوقع أن يبدأ الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ أكثر من أربعة أعوام، مع تسعير الأسواق لإمكانية كبيرة لخفضها بمقدار ربع نقطة في سبتمبر. وأعرب مسؤولو الفيدرالي، بمن في ذلك الرئيس جيروم باول، عن ثقتهم في عودة التضخم إلى المستوى المستهدف البالغ 2 %، وتحويل التركيز نحو دعم سوق العمل. هذا وما يزال معدل البطالة منخفضاً عند 4.3 %، إلا أنه بدأ يتجه نحو الارتفاع، مع توقع تباطؤ معدلات التوظيف. وبدأ الاهتمام يتحول الآن إلى تقرير الوظائف غير الزراعية لشهر أغسطس، والذي من المتوقع أن يعكس زيادتها بنحو 175،000 وظيفة.

التضخم في منطقة اليورو

انخفض التضخم في منطقة اليورو إلى 2.2 % في أغسطس، ليصل بذلك إلى أدنى مستوياته المسجلة في ثلاثة أعوام فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض تكاليف الطاقة. ويتسق هذا الاتجاه مع التوقعات، ليقترب بذلك التضخم إلى المستوى المستهدف الذي حدده البنك المركزي الأوروبي بنسبة 2 %، بعد ثلاثة أعوام من تخطي التضخم للمستوى المستهدف. كما تراجع التضخم الأساسي، الذي يستثني تكاليف الغذاء والطاقة، هامشياً إلى 2.8 %. إلا انه على الرغم من ذلك، ارتفع تضخم الخدمات، مدفوعا جزئياً بعوامل مؤقتة مثل استضافة باريس للألعاب الأولمبية، وهو الأمر الذي قد يثير مخاوف صانعي السياسة في البنك المركزي الأوروبي بسبب الارتباط المحتمل بنمو الأجور. وعلى الرغم من هذا الانخفاض من المتوقع أن يخفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في سبتمبر، مع استمرار المناقشات حول إقرار المزيد من التدابير التيسيريه في أكتوبر نظراً لاعتدال وتيرة التضخم، وضعف النمو الاقتصادي، وتراجع اداء سوق العمل. وتتوقع الأسواق خفض سعر الفائدة بوتيرة أعلى من توقعات البنك المركزي الأوروبي، مما يعكس شدة التفاؤل تجاه توقعات التضخم. وعلى الرغم من ذلك، ما يزال تسارع وتيرة نمو أجور قطاع الخدمات من أبرز مصادر القلق التي يواجهها البنك المركزي الأوروبي.

التضخم في أستراليا

انخفض التضخم في أستراليا إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ مارس فيما يعزى إلى حد كبير إلى انخفاض أسعار الكهرباء بنسبة 5 % على أساس سنوي بفضل الدعم الحكومي. وأعلن مكتب الإحصاءات الأسترالي عن ارتفاع أسعار المستهلكين بنسبة 3.5 % منذ بداية العام حتى يوليو، مقابل 3.8 % في يونيو. إلا أن هذا المعدل كان أعلى قليلاً من نسبة 3.4 % التي توقعها الاقتصاديون، مما يشير إلى أن خطوة خفض سعر الفائدة ما زالت أبعد مما كان متوقعاً. وعلى الرغم من انخفاض معدلات التضخم بصفة عامة، ارتفعت أسعار الفواكه والخضروات بنسبة 7.5 % في يوليو مقابل 3.6 % في يونيو، في حين ارتفعت تكاليف المشروبات الكحولية أيضا بنسبة 3.7 %، مقابل 3.4 % الشهر السابق.

القطاع الصناعي الصيني

نمت أرباح القطاع الصناعي في الصين بنسبة 3.6 % على أساس سنوي لتصل إلى 4،099.17 مليار يوان صيني خلال السبعة أشهر الأولى من العام 2024، بنمو هامشي مقارنة بمعدل النمو السابق البالغ 3.5 %. وجاء هذا النمو على الرغم من استمرار عدد من التحديات مثل ضعف الطلب المحلي، ومخاطر التضخم، واستمرار المشاكل التي يتعرض لها قطاع العقارات منذ فترة طويلة. وارتفعت أرباح عدد من القطاعات الصناعية بصورة ملحوظة من ضمنها صناعة صهر المعادن غير الحديدية والاتصالات والمواد الغذائية، في حين تراجع أداء صناعات المعادن غير الحديدية وتعدين الفحم والآلات. وتحولت بعض الصناعات، بما في ذلك النفط وصهر المعادن الحديدية، من تسجيل أرباح إلى الخسارة. وكشف مكتب الإحصاءات أن الانتعاش ما يزال بحاجة إلى مزيد من الاستقرار. وعلى أساس شهري، بلغ معدل النمو في يوليو 4.1 % مقابل 3.6 % في يونيو.

التضخم في طوكيو

تسارعت وتيرة التضخم الأساسي في طوكيو للشهر الرابع على التوالي في أغسطس، ليصل إلى 2.4 %، أي أعلى من المستوى المستهدف للبنك المركزي والبالغ 2 %. ويشير هذا الارتفاع الناجم عن الإلغاء التدريجي للدعم الحكومي لفواتير الخدمات العامة وزيادة أسعار الأرز على خلفية الارتفاع الشديد لدرجات الحرارة، إلى إمكانية مواصلة رفع سعر الفائدة خلال الفترة القادمة. وارتفع المؤشر العام الأوسع نطاقاً، الذي يستثني تكاليف الأغذية الطازجة والوقود، إلى 1.6 %، مما يشير إلى استمرار الضغوط التضخمية. وعلى الرغم من العوامل غير المتكررة التي تعزز التضخم، من المتوقع أن تتراجع الاتجاهات الأساسية خلال الأشهر المقبلة. إلا أن توقعات نمو الأجور قد يبقي معدلات التضخم مرتفعة، مما يزيد من احتمال رفع بنك اليابان لسعر الفائدة. في ذات الوقت، ارتفع الناتج الصناعي الياباني بنسبة 2.8 % في يوليو، مما أدى إلى رفع توقعات الحكومة، على الرغم من أن الإنتاج المستقبلي ما يزال غير مؤكداً. واتخذ بنك اليابان بالفعل بعض الخطوات لتشديد السياسة النقدية، وإنهاء أسعار الفائدة السلبية في مارس ورفع سعر الفائدة قصير الأجل إلى 0.25 % في يوليو. وأشار محافظ بنك اليابان كازو أويدا إلى أنه من الممكن رفع أسعار الفائدة مرة أخرى إذا ظل التضخم على المسار الصحيح للوصول إلى مستوى 2 % المستهدف.

خام غرب تكساس الوسيط

استمر تراجع أسعار العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط على خلفية المخاوف المتعلقة بضعف الطلب العالمي وحالة عدم اليقين الاقتصادي. وخفضت البنوك الكبرى توقعاتها للأسعار، خاصة بسبب انخفاض استهلاك الوقود في الأسواق الرئيسية مثل الصين وأوروبا. وفي الصين، تساهم الصراعات الاقتصادية والتحول إلى استخدام السيارات الكهربائية في الحد من الطلب، بينما في أوروبا، من المتوقع أن ينخفض الطلب على الديزل إلى ما دون مستويات ما قبل الجائحة نتيجة لضعف قطاع التصنيع والتغيرات التي تطرأ على أسطول السيارات. وتتفوق هذه العوامل السلبية على المكاسب السابقة التي حققتها الأسعار على خلفية المخاطر الجيوسياسية والمخاوف المتعلقة بالعرض. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت مخزونات النفط الخام الأمريكية بمقدار 0.846 مليون برميل الأسبوع الماضي، أي أقل من الانخفاض المتوقع البالغ 3 مليون برميل. شوهدت أسعار العقود الآجلة لخام غرب تكساس عند 73.55 دولار.

القطاع الصناعي في الصين يعود للنمو

أستراليا تشهد تراجع التضخم